

العرب في حيرة أم شلل ؟!

جميل مطر

ترددت أخبار عن أن واشنطن تدرس التدخل عسكريا في سوريا لتقصم مواقع داعش فيها. أنا شخصيا لا استبعد أن تكون هذه نية واشنطن وأن قرارا بهذا المعنى سوف يصدر قريبا. انصوّر أن النظام الحاكم في سوريا سيكون سعيدا بهذا القرار متمنيا أن لم يكن بالفعل مطمئنا إلى أن ميالات القصف لن تشمل قواعد عسكرية للنظام السوري، وفي ظني أن الأمريكيين لن يقدموا بعد الآن على تدمير جيش سوريا ولا أي جيش عربي آخر. من ناحية أخرى لا اعتقد أن تركيا وأطرافا عربية مهمة، ليس بينها مصر، ستكون سعيدة بهذا القرار. لا أحد، ربما باستثناء بعض الأجهزة الاستخباراتية الدولية، يعرف على وجه اليقين التواءا الحقيقية والكلية لبعض حكومات المنطقة تجاه تطورات موضوع داعش. كان سلوفا غريبا جدا وألفا لتفكر العالم الخارجي أن تنتظر الحكومات العربية اجتماع مجلس الأمن الدولي، لتعلن شجبها وإدانتها بالهجة نفسها التي استخدمتها دول من خارج الشرق الأوسط، دول لم تشارك مباشرة بغزوات داعش. بل أنها لم تقرر أن تجتمع، ولو بعدد صغير، من أجل هذا الموضوع وإن تحت عنوان مختلف إلا بعد مرور وقت طويل.

هذا الموقف، أو اللا موقف، العربي كان له مغزاه في عواصم عربية، وبخاصة في واشنطن ولندن وباريس، المغزى في رأيي، وفيما سمعت، لم يخرج عن زيادة تأكيد لقناعة غربية بأنه لا أمل يرجى في أن يشارك العرب بإيجابية وإبداع وبقوة في النفس والتصبر في صنع المرحلة القادمة من مراحل تطور إقليم الشرق الأوسط. مرة أخرى فتأكد ثقة الغرب في عجز الطبقات الحاكمة العربية عن اختيار صيغة «عربية» لنظام يجمعهم، ما زال الحكام العرب في انتظار نظام ياتيهم من قوى خارجية، كانت في التجربة السابقة قوى غربية، وقد يضاف إليها في التجربة القادمة دولتان إقليميتان غير عربيتين. وتردد اجتهادات من بينها أنه سيكون منطقيا أن يوضع في الاعتبار عند الاختيار ما قدمته الدول من جهود خلال المرحلة الراهنة، مرحلة فك الحصار الإرهابي عن المنطقة.

من مظاهر الحيرة العربية، أو لعنة الشلل العربي، اختلاف رؤى العواصم العربية حول أسباب عودة أمريكا إلى التدخل عسكريا ولو من الجو في العراق. يهمس مسئولون في عواصم بعضها، «إنه الإصلاح العربي على ضرورة التدخل العسكري الأمريكي مع وعود قوية بدعم عربي مالي واستخباراتي، وبقرارات تاييد من جامعة الدول العربية» يصرح آخرون أن

الأمريكيين عانوا يتدخلون لأغراض إنسانية، وأن أوباما لم يكن يستطيع أن يتجاهل الأعمال الوحشية في شمال العراق ففكر تجربة الرئيس كلينتون عندما تجاهل عمليات الإبادة الجارية في رواندا. هكذا يجري تبرير تدخل أوباما لإنقاذ أقليمين عراقيين حاصرتها قوات داعش وهددت بإبادتهما. هكذا أيضا يجري تبرير عدم التدخل حتى الآن في سوريا. فداعش لم تنفذ هناك عمليات إبادة ضد أقلية من الأقليات.

ما لا نتحدث فيه أو عنه العواصم العربية هو أن هذا التدخل الأمريكي، وهو الثالث أو الرابع، يقع لأن شمال العراق غني بالنفط، على عكس الحال في رواندا التي تخلت عنها «الإنسانية الأمريكية» أو سوريا التي لم يتخذ بعد قرار بشأن التدخل فيها.

كثيرون لم ينتبهوا إلى ما نشرته صحيفة ميامي هيرالد في هذا الشأن، عندما ذكرت أن جهاز الاستخبارات الأمريكية CIA يحتفظ في ضواحي مدينة أربيل الكردية بقاعدة تجسس وتصنّت، لعلها من بين الأكبر والأقوى في الشرق الأوسط، ومخصصة لتغطي كافة الاتصالات التي تنتقل عبر الفضاء الإبراني.

هم أيضا، وأقصد بعض العرب وبخاصة المسئولون بينهم، في حيرة، وربما شلل، حول موضوع العلاقات الإيرانية الأمريكية. الجديد في هذا الملف هو تصعيد

اللفظهم إلى حد كاد يقترب من أن يصير تحالفا وإن في قضية محددة، هي وقف تقدم داعش في العراق. تبدأ الحيرة هنا. إلى أي مدى الطرفان مستعدان للذهاب، وإلى أي عمق مستعدان للقوص. لم يكن غريبا والحيرة على ما هي عليه أن نقرأ عن دور «يلعين» أن تقوم به إيران قريبا لنسوية «المسألة السورية»، بعد أن ساهمت في جهود نسوية «المسألة العراقية»، وعن دور أساسي في فك الجمود في الساحة الليبانية، وتحريك مختلف الأطراف الليبانية نحو مصلحة مشتركة. مرة أخرى يستعد أهل الخارج للنسوية «مسائل عربية» في غياب العرب، فكان أن اجتمع عدد صغير من وزراء الخارجية العرب قبل أيام، حسب علمي، لم يخرج عن الاجتماع ما يشير إلى أن «نسوية عربية» للمسألة السورية صارت جاهزة وعلى وشك أن تعلن.

ما زال في بعض العواصم العربية من لم يلمح بعد طبيعة مصر، والدور الذي تستطيع أن تلعبه منطلقا من طبيعتها وليس متضاربا أو متناقضا معها. مضت أربعون سنة تعرضت مصر الرسمية خلالها لعملية غسل مخ، لتخرج بعدها دولة مقتنعة ومؤمنة ومعبأة بفكرة أنها جزء سياسي وأساسي من «سنة» الشرق الأوسط. حاولوا أيضا، بمختلف أدوات الدعوة والإرشاد والتوجيه والتحويل، فرض طبيعة جديدة محل طبيعة مصر وشعبها، أخذوا والمصر اعتناق نهج متشد من أفكار

السة وممارساتها، في محاولة جريئة وتمودجية لتغيير معتقدات شعب وطريقة حياته والعلاقات بين أفراد وعلاقات دولته بالدول الأخرى، لم يتحقق كل ما أرادوا، بل فشلوا. الآن يدفع المصريون ثمن استسلام العديد من أفراد نخبةهم الدينية والسياسية لغزو أفكار ومشروعات وهبات وهديا موقعة بخاتم «السنة المختطفة».

خطا هؤلاء، واتباعهم ومريدوهم من المصريين، حين حاولوا إجهاض ثورات الربيع العربي. كانت الثورات متواضعة الأهداف، تطالب بحريات وحقوق وعدالة في التوزيع. أجهضوها فخرجت من أحشائها جحافل من شباب لم يعد يتق في الإصلاح والعمل السلمي الهادئ. لا يؤمن الآن إلا بالشدة والتطرف. لا يؤمن إلا بالنقل والإبادة والقضاء نهائيا على كافة رموز لطبقات الحاكمة العربية، يدمر وينهب ويذبح ويقسم الخلفة. أخطأوا مرة ومرات، ولم يعترفوا بالخطأ. وما هم بكارون خطأ كلاسيكيا التصق بهم والتصقوا به عبر العقود، ما هم بمتنعون، حيرة أم شلل، عن اتخاذ قرار «عربي» في شأن مصير النظام العربي، تاركين أمر المصير لدول غير عربية.

حيرة مزمنة أم شلل محكم ؟!

عن «الشرق» المصرية

هل يمكن تفادي تفكيك العراق ؟!

عثمان ميرغني

إذا سارت الأمور على المنوال الذي نراه اليوم، فإن العراق يشكله الذي عرفناه به لن يبقى طويلا. هناك مؤشرات قوية على أن الأمر لم يعد مجرد كلام للتخويف، أو من قبيل المبالغة، أو لتكرار الأحاديث القديمة عن نظرية المؤامرة، فالواقع على الأرض يرسخ الانقسام الشيعي – السني – الكردي، والتفترؤم السياسي يزيد من حالة العجز والتخبط، بينما العنف المستمر يغذي الاحتقان وروح التشفي والانتقام. دخول «داعش» على الصورة زادها تعقيدا وأعطى البعض مسوغا إضافيا للدفع بطروحات التقسيم إلى الأمام.

المحزن أن الكلام عن تقسيم العراق ليس جديدا، لكن لم يتخذ من السياسات ما يعطي البلد متانة ضد جدوده، بل بقي الأمر يغلي تحت السطح بسبب ممارسات سياسية جانحة داخل العراق، وتدخلات إقليمية ودولية، إضافة إلى الخلافات السياسية العربية التي أحدثت حالة غير مسبوقة من العجز والإحباط في المنطقة. المؤامرات الخارجية موجودة ولا يمكن لعائل أن ينفي وجودها، لكن المسؤولية تقع دائما على الدول المتضررة أو المستهدفة لتحسين نفسها وشعوبها ضد هذه المخاطر والتدخلات بتعزيز وحدتها الوطنية، ليس بالشعارات بل بالسياسات التي تضع المواطن والمواطنة فوق أهواء السياسة واعتبارات التمسك الأبدى بكرسي الحكم.

لقد كان معروفا منذ أزيد على 40 عاما، أن هناك أطرافا تروج لتقسيم العراق، وكتب الكثير عن مشروع هنري كيسنجر الذي يعود إلى النصف الأول من سبعينات القرن الماضي لتقسيم العراق ودول عربية أخرى لوضع خريطة جديدة للمنطقة على أسس عرقية ووطنية. كما جرى الحديث في الثمانينات والتسعينات عن مشاريع أميركية وإسرائيلية لتقسيم العراق إلى أقاليم سنية وشيعية وكردية، أعقبه في بداية الألفية الجديدة وتحديدًا خلال السنوات التي سبقت ثم أعقبها الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 حديث في العلن لليمين الأميركي والدوائر المؤيدة لإسرائيل عن التقسيم.

من بين المشاريع المثيرة للجدل كان القرار الذي تتبناه مجلس الشيوخ الأميركي في سبتمبر (أيلول) عام

بغض النظر عن نظرية المؤامرة

فإن الكلام القديم عن التقسيم كان يفترض أن يشد هم العراقيين قبل غيرهم لتتمين وضعهم الداخلي ببناء وحدة وطنية حقيقية، وهوية جامعة لكل مكونات المجتمع وأطيافه، والاعتراف بحقوق كل هذه المكونات وفتح آفاق المشاركة في السلطة وتقسيم الثروات، بما يرسخ حقوق المواطنة وروح الانتماء للوطن، المشكلة أن كل الأنظمة التي تعاقبت على العراق تعتبر مسؤولة بشكل أو بآخر عما آلت إليه الأوضاع اليوم،

بما في ذلك نظام الرئيس العراقي

الراحل صدام حسين الذي يقول البعض اليوم إنه لو بقي حاكما لما كان العراق على حافة التفتت. الذين يقولون بهذا يغضون الطرف عن أن الكثير من سياسات القمع التي مورست ضد الجميع بلا استثناء لكن بشكل خاص وأكثر دموية ضد الأكراد ثم ضد الشيعة عقب «انتفاضة» 1991، أجيحت الأوضاع وزادت من الاحتقان وأسهمت في تراكم العوامل المؤدية إلى التفتت لا التوحد، ملما أن الصمت العربي

تجاه المذابح والتجاوزات التي

حدثت، غذى مشاعر الغبن. نوري المالكي أضعاف كذلك فرصة كبرى لبناء عراق جديد يحترم التنوع وحقوق كل المكونات، ويسمو عن الحسابات الطائفية الضيقة والتنازلات القديمة، فالتغصن في صراعات السلطة والسلطة، ودخل في تجاذب مع الأكراد، وتجاهل مظالم وشكاوى السنة العرب، النتيجة لم تكن إضعاف العراق وإسهمته في صراعات داخلية استنفدت كل طاقاته فحسب، بل فتحت الأبواب

أمام المتطرفين من كل حذب وصوب،

وضعت البلد أمام حافة التفتت والتقسيم. العراق يحتاج إلى معجزة تجعل كل الأطراف المعنية داخليا وخارجيا تدرك أن التقسيم لن يعني بالضرورة الاستقرار ونهاية الاحتراش، خصوصا في الظروف الراهنة. لكن بما أن الرجوع إلى الصيغة الماضية بكل عاهاتها يبدو صعبا إن لم يكن مستحيلا فإن العراقيين يحتاجون إلى مؤتمر قومي جامع يحلون فيه أزمتهم بصدق وشفافية، ويتفكرون

عن «الشرق الأوسط» اللندنية



بلدة آمرلي العراقية المحاصرة بحاجة ماسة إلى المساعدة الأمريكية

مايكل نايتس

يبدو أن المجتمع الدولي استفاق أخيرا في نهاية الأسبوع الماضي وأدرك الأزمة الإنسانية التي تنوح في أفق بلدة آمرلي في شمال العراق والتي تضم نحو 12 ألف تركماني من الطائفة الشيعية التي تتعرض منذ أكثر من سنتين يوما لهجمات تنظيم «الدولة الإسلامية». وفي تغريدة لرئيس «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق» نيكولاي ملادينوف يوم السبت على موقع تويتر، حث الأسرة الدولية "على فك الحصار عن "أمرلي وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إليها".

وتجدر الإشارة إلى أن آمرلي تمثل المجتمع الشيعي الأكبر والوحيد الذي لا يزال يقع وراء الخطوط الأمامية ل تنظيم «الدولة الإسلامية»، ففي البلدات المجاورة حيث وقعت العناتات التركمانية الشيعية في الأسر، عمدت «الدولة الإسلامية» إلى تقسيم هذه العائلات حيث أخذت الرجال والغلمان للقتل ورُحلت النساء والغليات بالحاфالات لاستخدامهن كنزوع بشرية أو بيعهن كسبايا أو أحيانا لأغصانصاين وقتلن.

والآن يبدو أن «الدولة الإسلامية» تضاعف جهودها لاكتساح البلدة. فمراكزها العسكرية تبعد أقل من ميل عن المحيط المؤقت الذي رسمه سكان المنطقة غير المسلحين بما يكفي لقتال عناصر «الدولة الإسلامية»، بينما لا تسمح صواريخ التنظيم بقيام المروحيات العراقية بشؤويد البلدة بالإمدادات ونقل الفئات الأضعف من السكان. وإذا ما فشل هذا الدفاع الهش سيجد انفسنا أمام مجزرة مشابهة لتلك التي ارتكبت في سيرينيسا في تموز/يوليو 1995 بحق أكثر من 8000 مدني من البوسنة تحت أنظار الأمم المتحدة.

ومع وجود ملاذ آمن على بعد أربعة أميال فقط في المنطقة الشمالية الخاضعة للسيطرة الكردية، ينبغي على الأسرة الدولية وتحديدًا الولايات المتحدة التدخل فورا لتسهيل فتح ممر للإغاثة إلى آمرلي. فلنواجه آلاف المدنيين الشيعة في المناطق الخاضعة لسيطرة «الدولة الإسلامية» يمنع هذا التنظيم فرصة لإثارة تعرات طائفية من شأنها أن تطغى على جرائمه السابقة وتغرق العراق في موجة تفكك واسعة النطاق بتعذر التعافي منها. فإذا قامت الميليشيات الشيعية بالدعوة من إيران بتحرير آمرلي بمفردها، قد تتحول أي عملية إغاثة إلى توران طائفي عندما تبدأ هذه القوات بالانتقام من السنة المحليين. ولكن إذا

عملت الولايات المتحدة على تسهيل المساعي المشتركة لتحرير آمرلي على غرار العملية الأخيرة التي تمت من خلالها استعادة سد الموصل، فإن القتال ضد «الدولة الإسلامية» فضلا عن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق ستستند قوة أكبر كمتال آخر على التعاون بين الحكومة الاتحادية و «حكومة إقليم كردستان». بالإضافة إلى ذلك، يوفر رفع الحصار عن البلدة إمكانية تحقيق نصر لا مثيل له على ثلاث جبهات: فيقعدا وإيران ستحيمان بذلك مجتمعا شيعيا مهما، كما أن كردستان ستظهر للأقليات غير الكردية القمية في ساطقها بأنها ستؤمن لها الحماية، بينما ستضطلع تركيا بمسؤولياتها، كحامية تاريخية للتركمان، وذلك على الأرجح من خلال تنظيم إجلاء طبي جوي كما فعلت سابقا حين تعرضت البلدة لانفجار بشاحنة مفخخة في عام 2007.

لقد حاول العراقيون سرا وأتكراراً تحرير آمرلي بأنفسهم، لكن دون جدوى. ففي الثامن من آب/أغسطس، سعت مجموعة من عناصر الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران إلى اختراق المنطقة من ناحية الشمال، غير أن إحدى دبابات «الدولة الإسلامية» كانت لهم بالرصاص وقتضت على تلك المجموعة. وفي الواقع كان بإمكان مروحية أمريكية

وأحدة القضاء على تلك الدبابة دون وقوع أي خطر تقريبا على القوى الصديقة أو المدنيين.

وبما أنني عملت في العراق لما يزيد عن عقد من الزمن، فمن أشجع بدء، تشكل آمرلي فرصة واضحة بشكل غير عادي للحد من المعاناة البشرية وإضعاف «الدولة الإسلامية»، والقضاء على خطر رئيسي يهدد الاستقرار الأساسي في العراق. وليست هذه الخطوة قبة منحدر يؤدي إلى التصعيد غير المتعمد؛ وفي الواقع تعتبر آمرلي حالة مروعة على نحو فريد ولها حل بسيط وقابل للتحقيق – وهو شن ضربات جوية أمريكية منسقة يراففها هجوم مشترك بين بغداد و «حكومة إقليم كردستان» وهدفها فتح ممر إنساني. وتحلق فوق العراق حاليا مروحية «بريداتور» مزودة بصاروخ من نوع «هيفايبر»، وربما سيطلق هذا الصاروخ يوما ما على دبابة قديمة خارج الخدمة في حقل لتدريب حين تنتهي مدة صلاحيتها.

أو يمكن إطلاقه اليوم وإنقاذ 12 ألف شخص.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»